الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

السياسة العامة للبيئة
لدولة الإمارات العربية المتحدة

2021

www.moccae.gov.ae

مقدمة

لطالما كانت البيئة على رأس أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة وجزءاً من إرثها الحضاري، فأنشأت من أجل المحافظة عليها وتنميتها الأطر المؤسسية والتشريعية، ونفذت العديد من المبادرات والمشاريع الناجحة.

وفي ضوء تقييم الوضع الراهن لحالة البيئة، واستشراف التحديات البيئية المتوقع مواجهتها مستقبلاً في ضوء التطورات المحلية والعالمية التي شهدناها في السنوات الأخيرة، برزت الحاجة إلى وضع سياسة بيئية عامة طويلة المدى وقابلة للتطور والحوكمة، يتم تبنيها وتطبيقها على المستويين الوطني والمحلي، تتضمن خطط عمل ومؤشرات أداء محددة لضمان استمرارية حمايتها في الأوضاع السلمية وخلال الطوارئ والأزمات والكوارث.

وتأتي السياسة العامة للبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الإطار، فهي تؤكد التزامنا الراسخ بحماية البيئة واستدامتها، وتطمح إلى تعزيز دورنا الريادي في معالجة القضايا والمشكلات البيئية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

و تهدف هذه السياسة إلى تعزيز جودة الحياة في الدولة، حاضراً ومستقبلاً مع التركيز على الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتركز السياسة على المحافظة على التنوع البيولوجي في الدولة واستدامة مواردها ونظمها الإيكولوجية وخدماتها، ودمج اعتبارات وأهداف حماية البيئة والعمل المناخي في سياسات وخطط القطاعات المختلفة في الدولة. بالإضافة إلى تعزيز مساهمة قطاع الثروة الحيوانية والقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والتنوع الغذائي، بما يدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وتكمن أهمية هذه السياسة باعتبارها أحد أهم الأدوات التي تحدد التوجهات المستقبلية في مجال العمل البيئي والمناخي والارتقاء بهما حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ التزامات الدولة ذات الصلة على المستويين الإقليمي والعالمي.

الأولويات البيئية الرئيسية للسياسة

1. الحد من تداعيات التغير المناخي بما يدعم أولويات التنمية الاقتصادية بالدولة:

يعتبر التغير المناخي أحد أهم التحديات التي تواجه العالم، إذ أدت الأنشطة البشرية المرتبطة بإنتاج الطاقة والصناعة والنقل والزراعة وتولد النفايات وأنماط الاستهلاك غير المستدام إلى تزايد نسبة غازات الاحتباس الحراري، وخاصة الكربونية منها، في الغلاف الجوي، وبالتالي ارتفاع متوسط درجة الحرارة على المستوى العالمي بمعدل درجة مئوية واحدة مقارنة بمعدلات ما قبل الثورة الصناعية. ومن المتوقع أن يؤدي ازدياد هذه الانبعاثات في العقود القادمة إلى ارتفاع أكبر في درجات الحرارة وذوبان الجليد وارتفاع مستويات سطح البحر ، ما يقود إلى أحداث مناخية متطرفة أكثر حدة وتواتراً.

بيان السياسة

تلتزم دولة الإمارات بتعزيز دورها الريادي على المستويين الإقليمي والدولي في مجال العمل للحد من تداعيات التغير المناخي، وذلك من خلال إدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز المرونة والقدرة على التكيف، والاستفادة من الفرص للمساهمة في بناء اقتصاد أخضر متنوع ومستدام.

التوجهات الرئيسية

- إدارة الانبعاثات في الدولة ودعم المشاريع المساهمة في تقليل انبعاثات الكربون، بما يضمن المساهمة في الجهود الرامية للإبقاء على متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية وفق ما تقرره الاتفاقيات الدولية لتجنب تداعيات التغير المناخي
- وضع برامج وخطط لبناء المرونة، وتعزيز مرونة وقدرة النظم البيئية والقطاعات الاقتصادية والمجتمع على التكيف مع آثار التغير المناخي
- تعزيز مكانة الدولة ضمن مؤشرات التنافسية العالمية، ودعم جهود التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، والاستفادة من الفرص لدعم خطط التنوع الاقتصادي في الدولة

المستهدفات والمؤشرات

- رفع مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة في الدولة إلى 50% بحلول 2050
- خفض استهلاك الطاقة على المستوى الفردي والمؤسسي بنسبة 40% بحلول 2050
- ضمان استعداد ومرونة القطاعات ذات الأولوية للتكيف مع آثار التغير المناخي بحلول 2030

البرامج والمبادرات

- الإطار الوطني للتغير المناخي والصحة
- خطط للتكيف في قطاعات الصحة والبيئة والبنية التحتية والطاقة
- مشاريع تقييم المخاطر المناخية والتخطيط للتكيف
- استراتيجية الإمارات التنمية الخضراء والأجندة الوطنية الخضراء 2015-2030
- مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة
- مشاريع الكربون الأزرق
- مشروع الطاقة النووية للأغراض السلمية
- البرنامج الوطني للتكيف مع التغير المناخي: الطاقة والبنية التحتية والصحة والبيئة والتأمين
- تطوير قاعدة بيانات وطنية للتغير المناخي
- مشروع قانون اتحادي للحد من تداعيات التغير المناخي
- الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050
- استراتيجية الإمارات للطاقة 2050
- مبادرة أبوظبي للمناخ (مبادرة عالمية)
- دراسة التأثيرات الاقتصادية للتغير المناخي، وإعداد الدراسات المتخصصة في مجال التكيف، وتطوير أنظمة النمذجة لمحاكاة مدى تأثير الانبعاثات الكربونية على البيئة المحيطة وارتفاع منسوب البحر باستخدام الأقمار الصناعية

2. المحافظة على البيئة الطبيعية

شكلت المحافظة على الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام لها الجزء المحوري من ثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة، لتعكس بذلك الارتباط الوثيق بالطبيعة والموارد الطبيعية ودعم العيش المتناغم والمتوافق مع الطبيعة من جهة، والتزام الدولة تجاه المحافظة على التنوع البيولوجي من جهة أخرى حيث تمتاز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئتها المتنوعة الصحراوية والجبلية وموقعها البحري من ناحية، والوتيرة السريعة للتنمية والكثافة العالية للسكان في الدولة من ناحية أخرى، وخاصة على طول الساحل، حيث تغطي المناطق الحضرية والتجمعات السكانية الجزء الأكبر من الساحل والأراضي المجاورة، وتتخللها أراضٍ صناعية وزراعية، بما فيها الغابات المستزرعة.

وقد اتخذت الدولة في العقود الماضية العديد من الإجراءات والتدابير للمحافظة على الطبيعة . ومع ذلك فلا تزال النظم البيئية البرية والبحرية في الدولة تواجه العديد من الضغوط والتهديدات الطبيعية والبشرية، ومنها: التنمية الاقتصادية والعمرانية وما يتبعها من تغير في استخدامات الأراضي، والاستهلاك المتزايد للموارد المائية، والرعي الجائر، والاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية، والتلوث من المصادر البرية والبحرية، والأنواع الدخيلة الغازية والتغيرات المناخية. وحظيت البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة باهتمام خاص، كونها إحدى أبرز الركائز في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة. وترتكز سياسة الدولة في المحافظة على البيئة البحرية والساحلية وثرواتها الحية واستدامتها على منظومة واسعة ومتكاملة من التشريعات والقوانين التي تواكب التحديات البيئية المرتبطة بها، إلى جانب اعتماد نهج التقييم المستمر لاتجاهات حالة البيئة البحرية، بما في ذلك برامج الرصد والمراقبة، وحزمة التدابير والإجراءات المتعلقة بالحد من آثار التلوث وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة. بالإضافة إلى التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي.

بيان السياسة

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على ضمان استدامة التنوّع البيولوجي والخدمات المختلفة التي تقدمها النظم الإيكولوجية، والمحافظة على الدور المحوري لهذا التنوع في التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، ورسم التوجهات المستقبلية الهادفة إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض، وحماية الموائل الطبيعية من تأثير التطور العمراني، وتحقيق الاستغلال المستدام لموارد التنوع البيولوجي.

و تلتزم الدولة بالمحافظة على البيئة البحرية والساحلية وضمان استدامة خدمات النظم الإيكولوجية، واعتماد نهج حوكمة إدارة الموارد الطبيعية البحرية والساحلية لتحقيق تنمية مستدامة تأخذ بالاعتبار الترابط الوظيفي العميق للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من ناحية، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الناحية الأخرى. كما تسعى لحماية وتنمية ثرواتها المائية الحية، وتحقيق الريادة في محيطها الإقليمي والدولي في هذه المجالات.

التوجهات الرئيسية

- الحد من فقدان الأنواع المحلية
- المحافظة على النظم الطبيعية والخدمات التي تقدمها
- حماية الموائل الطبيعية واستدامة مواردها
- حوكمة إدارة البيئة البحرية والساحلية
- رصد ومراقبة البيئة البحرية والساحلية
- حماية وتنمية وتنظيم استغلال الثروات المائية الحية

المستهدفات والمؤشرات

- بحلول عـام 2030، يتم حفظ 22٪ من المنـاطق الأرضــيـة ومنـاطق الميـاه الـداخليـة، و20٪ من المنـاطق الســاحلية. والبحرية المهمة للتنوع البيولوجي، وذلك من خلال شـبكة ممثلة للنظم الإيكولوجية من المناطق المحمية ذات إدارة فعّالة
- بحلول عام 2030، يتم إعادة تأهيل واستعادة ما لا يقل عن 80 % من الأراضي المتدهورة حسب الاقتضاء
- بحلول 2050، يتم تحسين حالة ما لا يقل عن 50% من الأنواع المهددة بالانقراض
- بحلول عام 2030، تلغى الحوافز ذات التأثير السلبي على التنوع البيولوجي
- بحلول عـام 2030، رفع درجـة فعـاليـة الإدارة للمنـاطق المحمية بنســبـة لا تقل عن 60% لجميع المحميات المعلنة في الدولة
- بحلول عام 2030، الحد من التجارة غير القانونية في الحياة الفطرية بنسبة 90%
- رفع نسبة مؤشر جودة مياه البحر إلى 86.5% بحلول عام 2030
- رفع نسبة استغلال المخزون السمكي المستدام إلى 70% بحلول عام 2030

البرامج والمبادرات

- إعلان المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي بالدولة محميات طبيعية، وضمان الإدارة الفعّالة لها
- تقييم وتعزيز الإدارة الفعّالة للمحميات الطبيعية
- مشروع تحديد المواقع الهامة للتنوع البيولوجي
- المشروع الوطني للقائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض
- مشروع خارطة الإمارات الذكية لرأس المال الطبيعي
- مشروع تحديد المناطق البحرية الهامة إيكولوجياً أو بيولوجياً في الدولة (EBSA)
- مشروع تحديد المواقع الهامة للسلاحف البحرية
- مشروع تحديد المواقع الهامة للثدييات البحرية
- تحديث خارطة المواقع الهامة للطيور
- مشروع تحديد الأنواع الدخيلة الغازية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- مبادرة الحد من انتشار الأنواع الدخيلة الغازية
- برامج إكثار وإعادة توطين أنواع من الحيوانات البرية
- مبادرة الحد من الرعي الجائر والصيد الجائر وأي استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية
- مبادرة الحد من التجارة غير القانونية بالحياة الفطرية
- اعداد دراســات اجتماعية- اقتصــادية متخصــصــة في مجال التنوع البيولوجي، مثل دراســة علم الطيور والكائنات الأخرى، ومدى تأثير التلوث والنفايات على التنوع البيولوجي والحيوي
- الإطار الوطني للحوكمة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية
- الخطة الوطنية لمكافحة الملوثات البحرية

- الإطار الوطني لمصايد الأسماك
- الإطار التنظيمي لدراسات البيئة البحرية
- برامج إعادة تأهيل الموائل الساحلية
- رصد ومراقبة جودة مياه البحر
- خطة المحافظة على الحشائش البحرية
- المشروع الوطني للكربون الأزرق
- الخطط والبرامج الريادية لرفع كفاءة إنتاج مزارع الأحياء المائية
- دراسة التأثير الاجتماعي والاقتصادي على البيئة المحيطة بالإنسان من خلال إعداد الدراسات المتخصصة في مجال البيئة البحرية والساحلية ومدى تأثير التلوث البحري عليها، وتنفيذ عدد من أنظمة المحاكاة للبيئة البحرية والساحلية

3. تعزيز جودة الهواء:

تمثل جودة الهواء إحدى القضايا ذات الأولوية في دولة الإمارات العربية المتحدة نظراً لانعكاساتها الصحية والاقتصادية والبيئية، إذ يشكل الهواء أحد أهم احتياجات الإنسان الأساسية، وتنعكس جودته بصورة مباشرة وغير مباشرة على صحة الإنسان وعلى البيئة وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام، ولهذا تولي دولة الإمارات العربية المتحدة قضية جودة الهواء اهتماماً خاصاً، برز جلياً في رؤية الإمارات 2021 وفي الأجندة الوطنية للرؤية التي تستهدف رفع مستويات جودة الهواء الى 90% بحلول عام 2021.

بيان السياسة

تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بضمان حق الأجيال في الحصول على هواء نظيف، وتسعى من أجل ذلك للارتقاء بمستويات جودة الهواء لحماية المجتمع من الآثار الصحية الناجمة عن تدني مستوياته، وبما يعزز من رفاهية وازدهار المجتمع، ويضمن توفير بيئة أفضل.

كما تسعى الدولة للارتقاء بمستويات جودة الهواء الداخلي الذي ينعكس على صحة الافراد، حيث يقضى الأفراد معظم أوقاتهم في الأماكن المغلقة نظراً لطبيعة مناخ الدولة.

إلى جانب ذلك، تسعى الدولة إلى مراقبة وتحسين مستويات الضوضاء والروائح، لمواكبة التوسع المستمر في الرقعة الحضرية، وزيادة الكثافة في المناطق السكينة وما يجاورها من بنية تحتية وأنشطة بشرية.

التوجهات الرئيسية

- تحسين جودة الهواء المحيط
- تحسين جودة الهواء الداخلي
- الحد من الضوضاء المحيط
- الحد من الروائح

المستهدفات والمؤشرات

- رفع مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة في الدولة إلى 50% بحلول 2050
- رفع نسبة جودة الهواء إلى 90% بحلول عام 2021، وفق الخطوط الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية
- تحسين جودة الهواء لتصل إلى نسبة 100% وفق الحدود الوطنية بحلول عام 2040 (0 تجاوز للملوثات الأربعة الرئيسية: أول أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، ثاني أكسيد النيتروجين، الأوزون الأرضي)
- الوصول إلى $35\mu g/m^3$ (الهدف المؤقت لمنظمة الصحة العالمية) كمعدل تراكيز سنوية للمواد الجسيمية ذات القطر الأقل من 2.5 ميكرون بحلول عام 2030
- رفع نسبة الامتثال لمعايير المواد الجسيمية ذات القطر الأقل من 2.5 وفق الحدود الوطنية من 80% عام 2021 إلى 90% بحلول عام 2040

البرامج والمبادرات

- الدراسة الوطنية لجرد انبعاثات ملوثات الهواء
- إعداد استراتيجية وطنية لجودة الهواء
- تبني التطبيقات الذكية في الرقابة على جودة الهواء المحيط والحد من الروائح
- تقييم شبكة محطات رصد جودة الهواء المحيط الحالية من حيث كفاءة تغطيتها لجميع المستوطنات البشرية
- إصدار اللوائح الإرشادية الخاصة بمعايير ومتطلبات إدارة جودة الهواء الداخلي
- تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية وإحكام جهود إنفاذها للتحكم بتلوث الهواء، الضوضاء المحيط والروائح
- تطوير وتطبيق متطلبات الاستدامة في القطاع الصناعي
- تحسين كفاءة الطاقة، وزيادة نسبة مساهمة الطاقة النظيفة من اجمالي الطاقة المنتجة
- وضع خطط ومبادرات تحسينية للحد من الانبعاثات الناتجة من قطاع النقل
- تشجيع استخدام وسائل النقل المستدام
- دعم وتبني إجراء الدراسات البيئية في مجالات التحكم والسيطرة على تلوث الهواء والضوضاء المحيط والروائح

4. تعزيز وضمان سلامة المنتجات الغذائية وتنويع مصادرها

تشكل سلامة المنتجات الغذائية ركناً رئيسياً في منظومة التنوع والأمن الغذائي. وفي ظل اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة على الأغذية والمنتجات الغذائية المستوردة في تلبية القسم الأكبر من احتياجات سكانها، فإن وجود أنظمة تشريعية ورقابية مرنه وفعالة للسلامة الغذائية تستند إلى أسس علمية موثوقة يمثل أهمية قصوى.

وتمتلك دولة الإمارات إطاراً تنظيمياً وتشريعياً للسلامة الغذائية يضاهي النظم المعمول بها في الدول المتقدمة، ويعكس المكانة المرموقة التي تحتلها كمركز عالمي مرموق للتجارة بالمواد والمنتجات الغذائية من جهة، ويعكس ثقة المستهلكين والدول التي ترتبط بمنظومة تجارة الأغذية مع الدولة من جهة أخرى.

بيان السياسة

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة جهودها لتحقيق أعلى درجات السلامة الغذائية خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية للمحافظة على دورها الريادي ومكانتها المرموقة كمركز عالمي رئيسي لتجارة الأغذية، وذلك من خلال تعزيز المنظومة التشريعية والإجراءات الرقابية على الأغذية المحلية والمستوردة استناداً لأحدث التقنيات والأنظمة، وبما يتسق مع أعلى المعايير المطبقة دولياً حيث أن سلامة الأغذية ترتبط بسلامة النظم الايكولوجية وخاصة سلامة التربة والمياه والهواء. وتحرص الدولة على ضمان سلامة الغذاء بدءاً من مصادر المحاصيل الأولية والمنتجات الحيوانية وصولاً إلى المستهلك.

وتسعى الدولة كذلك إلى العمل ضمن منظومة الجاهزية والاستعداد للاستجابة لحوادث الغذاء وتحديد المسؤوليات بشكل واضح في الحالات الطارئة، بما يضمن استمرارية تنويع مصادر المنتجات الغذائية وتداول منتجات صالحة للاستهلاك الآدمي في منافذ البيع في الدولة استناداً للتشريعات القائمة.

التوجهات الرئيسية

- تعزيز مكانة الدولة كمركز ريادي ودولي لتجارة الأغذية
- تطوير المنظومة التشريعية والرقابية على الأغذية المستوردة والمحلية
- تنوع مصادر المنتجات الغذائية بما يلبي حاجة ومتطلب المستهلك المحلي
- توفير غذاء سليم وآمن للمستهلك
- تعزيز الوعي المجتمعي بسلامة الغذاء

المستهدفات والمؤشرات

- الوصول لمعدل 100 % لمؤشر معدل السلامة الغذائية على المستوى الوطني بحلول 2024
- إحكام الرقابة على المتبقيات في المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني بحلول 2026
- تطوير النظام الإلكتروني لاعتماد وتسجيل الأغذية " زاد "، منصة الغذاء الوطنية، لكافة إجراءات تسجيل وفحص واعتماد واستيراد وتصدير وإعادة تصدير المنتجات الغذائية بنسبة 100 % بحلول عام 2026، وبما يتوافق مع المستجدات العالمية المتعلقة بسلامة الأغذية
- توحيد الإجراءات الرقابية والتنظيمية الخاصة بسلامة الغذاء على المستوى الوطني بنسبة 100 % بحلول عام 2023
- تطبيق أنظمة سلامة الغذاء وأنظمة الرقابة الذاتية بالمنشآت الغذائية بنسبة 100 % بحلول عام 2026
- تطوير أنظمة الاستعداد للأزمات والطوارئ في سلامة الغذاء بنسبة 100 % بحلول عام 2025

البرامج والمبادرات

- خطة المتبقيات في حليب النوق ومنتجاته للمنشآت الغذائية الوطنية التي تقوم بالتصدير لدول الاتحاد الأوروبي
- خطة المتبقيات في الأسماك المستزرعة للمنشآت الوطنية للتصدير لدول الاتحاد الأوروبي ودول العالم الأخرى
- النظام الوطني للإنذار السريع للأغذية

- النظام الوطني لاعتماد وتسجيل الأغذية
- نظام الإنذار المبكر للأمن البيولوجي
- تطبيق التعامل بالشهادات الصحية الإلكترونية
- تطوير معدل السلامة الغذائية
- السياسة الوطنية لسلامة الغذاء
- إحكام الرقابة على المتبقيات في المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني
- النظام الوطني للرقابة والتفتيش على الغذاء ومنتجاته
- النظام الوطني لإدارة تتبع وسحب واسترداد الغذاء ورصد سلامته
- النظام الوطني لإدارة أزمات وحوادث الغذاء
- اعتماد مسالخ خارج الدولة لتصدير اللحوم ومنتجاتها للدولة
- تنظيم اتفاقيات وبروتوكولات مع دول العالم لتصدير منتجاتها الغذائية إلى الدولة
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية فيما يتعلق بالمستجدات والتدابير اللازمة لسلامة الغذاء
- الرقابة من المصدر من خلال التنسيق مع السلطات المعنية في دول التصدير للتوافق على اشتراطات التصدير ونماذج الشهادات الصحية والإفادات التي تعكس الإجراءات المطبقة على هذه الإرساليات قبل تصديرها إلى الدولة لضمان خلوها من أي أمراض أو مسببات مرضية
- تعزيز وعي المجتمع والمستهلك وأصحاب المنشآت والعاملين بها بسلامة الغذاء والممارسات الصحية الجيدة
- إعداد البحوث والدراسات في مجال استخدام الروبوتات والتكنولوجيا الحديثة بهدف تعزيز سلامة الأغذية، وبما يتوافق مع توجهات الدولة في مجال التنوع الغذائي

5. استدامة الإنتاج الزراعي المحلي والمحافظة على موارده

تمثل التنمية الزراعية، وخصوصاً المستدامة، أولوية لما لها من دور مهم في تحقيق التنوع والأمن الغذائي واللذان أصبحا هدفاً استراتيجياً لمعظم الدول، خاصة الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة، وعلى رأسها الموارد المائية، أو التي تعاني من وطأة التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية.

وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الزراعة والتنمية المستدامة، وأهمية الارتقاء بجودة المنتج والقيمة الاقتصادية، وضمان التكيف مع تداعيات التغير المناخي والتنوع البيولوجي، ولذلك يتم العمل لتطوير سياسات وتشريعات مهمة على المستوى الوطني، وتبني برامج تدعم الإنتاجية وتضمن الالتزام بمعايير الصحة والسلامة والرفاهية والأمن، وتعزز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الإماراتي.

بيان السياسة

تحرص دولة الإمارات على بناء قطاع زراعي يكون أكثر قدرة على المساهمة في التنوع الغذائي والاقتصاد الوطني، وذلك عبر تبني السياسات والتشريعات المناسبة، وعبر تبني أنماط زراعية مستدامة وذكية مناخياً تُركّز على الاستغلال الأمثل لوحدة الأراضي الزراعية وجودة المنتج المحلي وتعزيز قدرته على المنافسة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية والمائية والتنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد.

وكما تسعى الدولة إلى الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي و الممارسات الحديثة من خلال تبني أنماط الري ونظم الزراعة الحديثة كالزراعة العضوية والزراعة المائية، وتعزيز زراعة الأنواع المقاومة للملوحة والجفاف التي تضمن رفع كفاءة الري وخفض نسبة الفاقد للري والمحافظة على التربة من متبقيات المبيدات وتقليل استخدام الأسمدة غير العضوية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية.

التوجهات الرئيسية

- الإنتاج الزراعي المستدام
- حماية الإنتاج النباتي

المستهدفات والمؤشرات

- زيادة الإنتاجية لوحدة المساحة والمتر المكعب من مياه الري بحلول عام 2026
- الوصول إلى غذاء آمن بنسبة 100% وفقا للتشريعات الصادرة (متبقيات المبيدات) بحلول عام 2030
- تطبيق الزراعة الحضرية بنسبة 60% بحلول عام 2050

البرامج والمبادرات

- تطوير السياسات والاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق الأمن والتنوع الغذائي بما يتوافق مع الاستدامة البيئية
- تشريعات نظم الإنتاج المغلق بما يتوافق مع الاستدامة البيئية
- أنماط زراعية مستدامة كالزراعة العضوية / الزراعة المائية/الزراعة العمودية والزراعة المجتمعية
- تطوير آليات وخطط تساهم في ريادة تجارة الأعمال الزراعية
- وضع الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات بعد إقراراها
- إعداد التشريعات والمبادرات المنظمة لتعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي
- وضع خطط العمل والتنفيذ للاتفاقيات الدولية بما يحقق التزامات الدولة، ويُعظّم الاستفادة من التنفيذ
- تطوير معايير نظم الإنتاج الخضراء بما يتوافق مع ظروف الدولة وندرة المياه، وبما يحقق الاستدامة البيئية
- تعزيز ريادة تجارة الأعمال الزراعية
- تطوير المنصة الوطنية للزراعة لتتضمن خرائط وبيانات حديثة عن مستويات المياه وملوحتها في المناطق الزراعية
- تطوير نظام حوافز فعال لتشجيع ترشيد استخدام المياه الجوفية في القطاع الزراعي
- تطوير دراسات وبحوث لضمان استدامة القطاع الزراعي بما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتقليل استهلاك المياه، وإنتاج محسنات التربة (artificial microbial communities) والسماد العضوي من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

6. استدامة الإنتاج الحيواني المحلي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحلية

تعتبر الثروة الحيوانية بدولة الإمارات العربية المتحدة أحد الموارد المهمة، كما يعد تربية وإكثار أنواع الحيوانات الحية مثل الإبل والماشـية والخيل والصـقور موروثاً ثقافياً له تأثير في صـياغة الخارطة البيئية للدولة. ويتزايد الاهتمام بشـكل دائم بموضـوع تنظيم ورعاية الثروة الحيوانية ووضـع منظور أشـمل يحقق الاسـتدامة لهذه الأنواع. وتتجلى بعض مظاهر هذا الاهتمام في التعامل مع مخاطر انتقال وانتشـار الأمراض الحيوانية الوبائية والمعدية العابرة للحدود، والتي تمثل نحو (58 ٪) من مسـببات الأمراض البشـرية و(73 ٪) من الأمراض المشـتركة المسـتجدة، وكذلك تتجلى في تنامي الاهتمام بمسـائل الرفق بالحيوان ورعايته وتأثيراته الإيجابية على إنتاجية الحيوانات وجودة المنتج.

بيان السياسة

تسـعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إحداث نقلة نوعية لزيادة مشـاركة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج الوطني وفي الأمن الغذائي، وذلك من خلال الاسـتغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحلية لتوفير احتياجات تربية الحيوانات وحماية الأنواع البرية وإكثارها، وضـمان حصـول تلك الحيوانات على الرعاية الجيدة للمسـاهمة في التخفيف من تداعيات التغير المناخي والحد من البصمة البيئية لسلاسل إمداد الثروة الحيوانية. كما وتسعى الدولة لوضع معايير جودة وسلامة وتنوع الإنتاج المحلي للمحافظة على النظم الايكولوجية مما يساهم في تحقيق الاستدامة البيئية.

التوجهات الرئيسية:

- تعزيز استدامة إنتاجية قطاع الثروة الحيوانية
- الإدارة المتكاملة للثروة الحيوانية
- جودة وسلامة وتنوع الإنتاج المحلي مع ضمان الاستغلال المستدام للموارد
- تعزيز معدلات الأمن الحيوي

المستهدفات والمؤشرات

- الإمارات مركز عالمي لأبحاث تربية وإكثار الإبل بحلول عام 2040
- إعلان خلو الدولة من الأمراض الحيوانية ذات الأولوية بحلول عام 2030
- الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية المستهدفة بنسبة 100% بحلول عام 2040

البرامج والمبادرات

- تطوير وتحديث وإنفاذ التشـريعات المتعلقة بالثروة الحيوانية، بما في ذلك تنظيم مجال اسـتيراد وتصـدير الحيوانات الحية ومنتجاتها، والوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها، والرفق بالحيوان، والمستحضرات البيطرية والرعي
- تطوير وتطبيق استراتيجية الإدارة المتكاملة لحماية وتنمية الثروة الحيوانية، والتي تشمل:

1. وضـع البرامج والمبادرات التي تهدف إلى المحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها، وتنظيم عملية الاسـتغلال التجاري لها.
2. وضع البرامج والمبادرات التي تهدف إلى إحداث تحويل في نمط التربية التقليدي والتحول إلى النمط التجاري لتعزيز مساهمتها في تضييق الفجوة الغذائية وفي الاقتصاد الوطني.

3. وضع وتحديث البرامج والمبادرات والآليات التي تهدف إلى الوقاية من الأمراض والأوبئة الحيوانية ورصدها، ومنها: الخطة الوطنية للصحة الحيوانية، والخطة الوطنية لمكافحة الأمراض الحيوانية والخطة الوطنية لمقاومة الميكروبات للمضادات الحيوية
4. تطوير آليات إنفاذ التشريعات ومعايير التفتيش والمراقبة، وتطبيق الممارسات الجيدة في الحيازات والمنشآت الحيوانية.
5. تطوير المعايير وآليات العمل في المنافذ الحدودية وفقاً لأفضل الممارسات، وبما يتوافق مع المعايير العالمية.
6. وضع الآليات والمبادرات لتنويع مصادر الاستيراد من خلال فتح مصادر آمنة استناداً لمعايير المنظمات الدولية
7. تطوير آليات ووضع البرامج والمبادرات المتعلقة بالمستحضرات البيطرية الدوائية وغير الدوائية
8. تدعيم آليات وأدوات التنسيق والتواصل مع الشركاء الداخليين والخارجيين والمتعاملين
9. تطوير الخدمات والإجراءات المتعلقة بالثروة الحيوانية والاستفادة من الذكاء الصناعي في هذا الشأن.

- وضع برنامج للأبحاث البيطرية يضمن:
  1. تنفيذ بحوث تطبيقية بالتعاون مع الجهات البحثية محلياً وإقليميا ودولياً
  2. دعم برامج التعليم البيطري لمواطني دولة الإمارات

7. الإدارة المتكاملة للنفايات

تتولد النفايات بصورة مطردة ومستمرة يومياً، حيث بلغ إنتاج الفرد الواحد من النفايات البلدية الصلبة في دولة الإمارات العربية المتحدة 585 كيلوجراماً في عام 2019، يجري التخلص من نسبة كبيرة منها في الوقت الحالي عن طريق ردمها في مكبات النفايات. ومع ما تنطوي عليه تلك الممارسة غير المستدامة من مخاطر وأضرار، فقد تزايدت الحاجة لإدارة هذا الكم الكبير من النفايات بطريقة مستدامة تستند إلى مبادئ الإدارة المتكاملة للنفايات، وإلى تطوير مبادرات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وأفراد المجتمع.

وفي هذا الصدد تعمل الجهات المختصة في الدولة على معالجة الضغوط والتحديات المتصلة بإدارة النفايات من خلال حزمة متنوعة من المبادرات والتدابير والإجراءات التي تستهدف بصورة رئيسة التقليل من كثافة توليد النفايات من مصادرها ورفع نسبة معالجتها. وتشمل هذه الحزمة: تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية، وتطوير عمليات جمع وفرز ونقل النفايات، وتطوير وإنشاء مرافق المعالجة والتخلص من النفايات وفق أحدث المعايير العالمية، وتعزيز صناعة تدوير النفايات وتحويلها من عبء إلى موارد ثمينة ورافد اقتصادي مهم، و بما يضمن استمرارية أعمال إدارة النفايات في الأوضاع السلمية و خلال الأزمات والطوارئ والكوارث.

بيان السياسة

في ظل النمو السكاني والاقتصادي المستمر وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق نهج الإدارة المتكاملة للنفايات، بالتركيز على مسائل التقليل من معدلات توليد النفايات من مصادرها، والحد من المخاطر والتأثيرات الاقتصادية والصحية والبيئية الناجمة عن المعالجة والتخلص غير المستدام لها، وأن تكون رائدة في مجال الاقتصاد الدائري عبر تحويل التحديات المرتبطة بالنفايات إلى فرص تنموية، ومن عبء بيئي الى موارد اقتصادية مهمة.

ولتحقيق ذلك، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة للعمل على إطلاق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ومستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، بالاستناد إلى أحدث النظم والتقنيات الخضراء وأفضل الممارسات العالمية، وتعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوعية وإشراك أفراد المجتمع.

التوجهات الرئيسية

- رفع مستوى الوعي بأهمية تقليل النفايات من مصادرها
- وضع وتنفيذ مشاريع لزيادة نسبة معالجة وإعادة تدوير النفايات، بما في ذلك تحويلها إلى طاقة.
- تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص
- جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع إدارة النفايات في الدولة
- تطوير منظومة متكاملة لضمان استمرارية الاعمال في قطاع النفايات

المستهدفات والمؤشرات

- معالجة 75% من النفايات البلدية الصلبة بحلول عام 2025 و85 % عام 2035
- خفض كثافة توليد النفايات البلدية الصلبة إلى 1.4 (كجم/ فرد/ يوم) بحلول عام 2025، وإلى 1.2 (كجم/ فرد/ يوم) بحلول عام 2035

البرامج والمبادرات

- إصدار التشريعات الخاصة بإدارة النفايات
- زيادة وعي أفراد المجتمع باستخدام المواد الصديقة للبيئة، وذلك بهدف تشجيع الصناعات الخضراء وتقليل النفايات
- تطوير قاعدة البيانات الوطنية للنفايات
- تقليل توليد النفايات من خلال حملات التثقيف والتوعية
- مشاريع الإدارة المتكاملة للنفايات على المستوى الوطني
- تطوير آليات فرز وجمع النفايات والتخلص منها، والحد من توليدها، وتحويل النفايات من عبء بيئي إلى مورد أساسي في الدورة الاقتصادية
- تطبيق مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج (النفايات الالكترونية، نفايات البطاريات، نفايات التغليف والتعبئة)
- توحيد وتنظيم إدارة النفايات الخطرة
- تحديد وإعادة تأهيل مكبات النفايات غير الصحية
- إنشاء محطات مركزية لمعالجة بعض أنواع النفايات في إمارات الدولة
- تبني التقنيات الذكية في إدارة النفايات
- إنشاء منصة الكترونية لتبادل النفايات
- فرز النفايات من المصدر وتوحيد ألوان الحاويات

- اصدار التشريعات بإلزام المستوردين بإعادة الشحنات غير المطابقة الى بلد المصدر
- تطوير نظام وطني موحد لتعرفة رسوم النفايات
- إنشاء نظام وطني لتتبع مركبات نقل النفايات
- إعداد نظام موحد لتصنيف النفايات
- تنظيم تداول المواد ذات الاستخدام لمرة واحدة (مثل المنتجات البلاستيكية، الأكياس الورقية).
- وضع إطار تنظيمي وتشغيلي لجذب وتشجيع الاستثمار في صناعة إعادة التدوير.
- إصدار/ تحديث القرارات والتعليمات والاشتراطات الخاصة بإدارة النفايات في حالات الأوبئة والأزمات والكوارث
- تطوير الأبحاث الخاصة لتعزيز إعادة تدوير النفايات والاستخدام الأمثل للمنتجات المعاد تدويرها لتعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري وتطبيقاته

8. تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية

أسهمت العولمة والانفتاح والنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي في زيادة أعداد وكميات المواد الكيميائية في التجارة الدولية، وبالتالي زيادة المخاطر الصحية والبيئية والمخاوف المرتبطة بالتعامل غير السليم وغير الآمن معها طوال دورة حياتها.

ولهذا، فإن تطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر من القضايا الرئيسية ذات الأولوية على المستوى الوطني.

بيان السياسة

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى الريادة على المستوى العالمي من خلال تطبيق مبادئ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحد من الآثار السلبية لها على البيئة وصحة الانسان، وذلك عبر تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضمن الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، ورفع مستويات الوعي بالمخاطر التي تنطوي على الاستخدام غير السليم وغير الآمن لها، وعِبر تبني وتطبيق مجموعة من السياسات والتدابير والممارسات عالمية المستوى التي تستهدف تقليل الاعتماد على المواد الكيمائية الخطرة، وخلق سوق جديدة للصناعات الخضراء.

وتعمل الدولة كذلك على تطوير البنى التحتية والنظم الذكية وبناء القدرات لتعزيز كفاءة تداول المواد الكيميائية في الدولة طوال دورة حياتها.

التوجهات الرئيسية

- رفع مستويات الوعي للحد من الآثار السلبية للاستخدام غير السليم وغير الآمن للمواد الكيميائية
- إعداد وتحديث التشريعات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفق التوجهات والاتفاقيات الدولية في هذا الإطار
- تعزيز الاستثمار في الصناعات الخضراء
- تطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها
- مراقبة تداول المواد الكيميائية

- تعزيز البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالمواد الكيميائية وبدائلها

المستهدفات والمؤشرات

- تجميد استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (HFC) بحلول عام 2028
- خفض تدريجي لاستخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (HFC) بنسبة 10% بحلول عام 2032
- زيادة الاعتماد على مواد تبريد آمنة بيئياً لخفض استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (HCFC) بنسبة 100% بحلول عام 2040
- زيادة الاعتماد على مواد تبريد آمنة بيئياً لخفض نسبة استخدام الغازات المسببة للاحتباس الحراري (HFC) بنسبة 90% بحلول عام 2050
- وضع الأطر التنظيمية وحصر وإدارة استخدام المواد الكيميائية في الدولة للاعتماد على الصناعات الخضراء بحلول 2040
- صفر حوادث ناتجة عن الاستخدام غير السليم وغير الآمن للمواد الكيميائية بحلول 2025

البرامج والمبادرات

- الحد من الآثار السلبية للاستخدام غير السليم وغير الآمن للمواد الكيميائية
- تعزيز الاستثمار في الصناعات الخضراء
- تطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها
- مراقبة تداول المواد الكيميائية
- الوقاية من حوادث المواد الكيميائية
- ابتكار بدائل آمنة بيئياً للمواد الكيميائية
- بناء القدرات وتأهيل العاملين والمتعاملين لتكامل واستدامة إدارة المواد الكيميائية
- إنشاء مركز معلومات وطني للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية
- تطوير دراسات في عمليات إنتاج المعالجات الحيوية للملوثات البيئية في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى إجراء أبحاث خاصة بالمذيبات الخضراء وتطوير المواد البديلة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون

© MOCCAE الإمارات العربية المتحدة 2021

لمزيد من المعلومات أو الملاحظات:

وزارة التغيـــر المنـاخـي والبيئـــة
صندوق البريد 1509، دبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@moccae.gov.ae

@MOCCAEUAE
www.moccae.gov.ae